

الإجابة على النموذجية

أجب بصحيح أو خطأ معلا إجابتك في الحالتين :

1. يشترط الإذن من وكيل الجمهورية من أجل مراقبة كل الأشخاص .

صحيح ، يشترط إخطار وكيل الجمهورية من أجل مراقبة الأشخاص المشتبه فيهم لإرتكابهم الجرائم المحددة في نص المادة 16 مكرر من قانون الإجراءات الجزائية ، وفي نفس الوقت عدم إعتراض وكيل الجمهورية .

أو

خطأ ، يعتبر باطل كل إذن من أجل مراقبة كل الأشخاص ، لأن الأشخاص المعنيين بالمراقبة هم الأشخاص المشتبه فيهم لإرتكابهم الجرائم المحددة بالمادة 16 مكرر من قانون الإجراءات الجزائية

2. لا يجوز مراقبة إنتقال الأشياء بشأن الجرائم المحددة قانونا إلا بعد موافقة وكيل الجمهورية المختص .
خطأ ، لا يجوز مراقبة الأشياء بشأن الجرائم المحددة قانونا إلا بعد إخطار وكيل الجمهورية المختص وعدم إعتراضه .

3. التسرب هو مراقبة الأشخاص المشتبه في إرتكابهم جريمة .

خطأ ، التسرب هو مراقبة الأشخاص المشتبه في إرتكابهم جناية أو جنحة بإيهاهم أنه فاعل معهم أو شريك لهم أو خاف وليس في كل جريمة وهذا طبقا للمادة 65 مكرر 2 من قانون الإجراءات الجزائية .

أو

صحيح ، التسرب هو مراقبة الأشخاص المشتبه في إرتكابهم الجرائم المحددة قانونا لها وصف جنائية أو جنحة وهذا طبقا للمادة 65 مكرر 2 من قانون الإجراءات الجزائية .

4. إن أقصى حد للإذن باعتراض المراسلات وتسجيل الأصوات والتقاط الصور هو أربعة أشهر .

خطأ ، يمكن تجديد مدة للإذن باعتراض المراسلات وتسجيل الأصوات والتقاط الصور وهذا طبقا لنص المادة 65 مكرر 7 من قانون الإجراءات الجزائية .

أو

صحيح، إن أقصى حد للإذن باعتراض المراسلات وتسجيل الأصوات والتقاط الصور هو أربعة أشهر قابلة للتجديد وهذا طبقا لنص المادة 65 مكرر 7 من قانون الإجراءات الجزائية .

5. لا يمكن أن يتجاوز الإذن بعملية التسرب مدة أربعة أشهر . خطأ ، يمكن أن يتجدد حسب مقتضيات التحري أو التحقيق بنفس الشروط وهذا طبقا المادة 65 مكرر 15 من قانون الإجراءات الجزائية .

6. لا يمكن للعون المتسرب مواصلة نشاطه في حالة إنقضاء المهلة المحددة في رخصة التسرب . خطأ ، يمكن للعون المتسرب مواصلة نشاطه في حالة إنقضاء المهلة المحددة في رخصة التسرب للوقت الضروري الكافي لتوقيف عمليات المراقبة في ظروف تضمن أمنه وهذا طبقا لنص المادة 65 مكرر 17 من قانون الإجراءات الجزائية .

7. إن أساليب التحري الخاصة هي أساليب تخضع لها جميع الجرائم المتعلقة بالفساد . خطأ ، لا تخضع جرائم الفساد لكل أساليب التحري الخاصة ، فهي مستثناة من أسلوب مراقبة الأشخاص أو مراقبة وجهة أو نقل أشياء أو أموال أو متحصلات من ارتكاب هذه الجرائم أو قد تستعمل في ارتكابها وهذا طبقا لنص المادتين 16 مكرر و 16 من قانون الإجراءات الجزائية .

8. يجوز إظهار الهوية الحقيقية لضباط الشرطة القضائية الذين باشرُوا عملية التسرب . خطأ ، لا يجوز إظهار الهوية الحقيقية لضباط الشرطة القضائية الذين باشرُوا عملية التسرب تحت هوية مستعارة وهذا طبقا لنص المادة 65 مكرر 16 من قانون الإجراءات الجزائية .

أو

نعم ، يجوز إظهار الهوية الحقيقية لضباط الشرطة القضائية الذين باشرُوا عملية التسرب ، وهذا لأن ضباط الشرطة القضائية المعنيين بعد إظهار هويتهم هم الذين باشرُوا عملية التسرب تحت هوية مستعارة وهذا طبقا لنص المادة 65 مكرر 16 من قانون الإجراءات الجزائية .

9. لا يمكن سماع الضابط الذي جرت عملية التسرب تحت مسؤوليته كشاهد وهذا حماية للمتسرب . خطأ ، يمكن سماع الضابط الذي جرت عملية التسرب تحت مسؤوليته كشاهد وهذا طبقا لنص المادة 65 مكرر 18 من قانون الإجراءات الجزائية .

10. لا يجوز تسجيل المحادثات أو التقاط الصور إلا بعد إعلام من يخضع لها وإلا اعتبر الإجراء باطلا . خطأ ، لا يترتب البطلان عن تسجيل المحادثات أو التقاط الصور دون إعلام من يخضع لها وهذا طبقا لنص المادة 65 مكرر 5 من قانون الإجراءات الجزائية .

أستاذ المقياس